بنكتة ايضا وانما لم يقل مع عموم قصر التقوي كما يشعر به لفظ المفتاح حيث
قال واما الحالة المقتضية لافراد المسند فهي اذا كان فعليا ولم يكن المقصود من نفس
التركيب تقوي الحكم واما قوله ليشمل صورة التخصيص فهو على ما يقتضيه سوق الكلام
تعليل لقوله وانما لم يقل فيكون المعنى وانما قال مع عدم افادة التقوي ولم يقل مع عدم
قصد التقوي ليشمل ما ذكر من صورة التخصيص ويدل على ذلك قوله فيما بعد وعدم افادة
التقوي اعم من عدم قصد التقوي وهذا سهو منه كيف [illegible] القلم لان افادة التقوي اعم من قصد
التقوي فيكون عدم افادة التقوي اخص من عدم قصد التقوي فيخرج به صورة التخصيص فلا
ترد نقضا على ما ذكره المصنف في افراد المسند لما رد على السكاكي وربما يتوهم ان قائل
قوله ليشمل راجع الى عموم قصر التقوي اي لم يقله لكونه شاملا ويرد عليه ما مر وان قوله
ليشمل بيان عن هذا المعنى غير لائق به دون تسليم وقد يتوهم ايضا انه قد يدل في بعض النسخ
لفظ اعم باخص وعلى هذا ينبغي ان يبدل بقولنا ليشمل ليخرج فيستقيم الكلام
لكنه بعيد ضرورة تكرر الاسناد وفي عبارة المفتاح اشارة الى ذلك حيث قال
الكلام بالاعتبار الاول وهو ان يجري على كلا نحوه بان يجعل انا مبتدأ وعرفت خبره ولا
يفيد الا تقوي الحكم وبالاعتبار الثاني وهو ان يقدر انا مؤخرا ثم يقدم يفيد التخصيص
تركه لحصر لافادة في التخصيص يشير الى انه بالاعتبار الثاني يفيد التقوي ايضا
وقد عرفت ما فيه اشارة الى فساد ما ذكره الجواب وهو كما مر والجواب ان يقال القصر مطلقا
يتناول القصر بالذات والقصر بالتبع وحينئذ تخرج صورة التخصيص عن قوله ولم يكن
المقصود من نفس التركيب تقوي الحكم لان التقوي فيها مقصود تبعا فان قلت ربما
لم يقصد فيه التقوي اصلا لا قصرا ولا تبعا قلت فحينئذ لا يعتبر بالتقوي فقط
ولا يرد عليه ان التركيب ايضا يكون بعيدا له لان الكلام فيه افادة معتبرة في عرفهم
ولذا لا يشترون عند البلغاء خواص ما يكون مفهومه محكوما به بالثبوت
هذا المعنى قوله بالثبوت يدل اشتمال بتكرر العامل اذ المعنى بثبوته لاكن هذا
غير بعيد لان الجملة الواقعة خبرا تحتاج الى الاسناد اليه ضرورة وقد يسمى الاسناد الى
الخ

الخ اجيب عن الرواية لا اسناد للجملة من حيث هي الى زيد بل لا منطلق مثلا في قولنا
مسند الى الاب ومع تقييده به مسند الى زيد واما المجموع المركب من الاب والا منطلق ومن الثبت
النسبة الحكمية بينهما فلا مسند اليه ولا الى غيره وليس زيد ابوه منطلق فانه منطلق
كالاب واما قولهم ان الخبر هو الجملة باسرها فمن المسامحات التي لا تلتبس معانيها وحينئذ
فقوله المسند الفعلي ما يكون مفهومه الخ اراد ما يكون مفهومه في نفسه من غير
انتسابه الى شيء محكوما بثبوته للمسند اليه او انتفائه عنه والذي يدل على ارادتنا
ذلك انه جعل المسند الفعلي مقابلا للمسند السببي وفسر السببي بما يكون مفهومه مع
الحكم عليه بانه ثابت الى متعلق التعليق بغيره وسيأتي تفسيره فلا يرد المسند الى
السببي على تفسير الفعلي كما في الشرح والمجموع الجملة لان المعنى مسند تكون اول الجمع
٤ ليس مسندا حقيقة بل المسند الحقيقي هو الا منطلق في نفسه نظرا الى الاب ومع
تقييده نظرا الى زيد كما مر فسقط ما رد على السكاكي انه يلزم على هذا ان يكون منطلق
في زيد منطلق ابوه خارجا عن المسند الفعلي بل عرضا يلزم افراد المسند مع انه معدود
من افراده عن المسند السببي لكون واسطة بينهما ومن تكلف بعضهم لادراجه في
الفعلي فقال المسند الفعلي ما يكون مفهومه اي في نفسه من غير انتساب الى غيره او
انتسابا اصليا محكوما بالثبوت للمسند اليه او ما نفيه عنه والخفي انه تعسف
بعيد عن عبارته في تفسير الفعلي وعلى هذا اي ما ذكر ان قياس ان يجعل نحو
زيد منطلق ابوه مسندا سببيا وان لا يجعل كون المسند سببيا مطلقا موجبا لكون
المسند في الكلام جملة بل يستثنى منه نحو زيد منطلق ابوه ويمكن ان يعتذر بانه
جملة علقت على الحاجة بل هذا التفسير بانهم جعلوا الكون المسند سببيا
امرا طابق معرفة كون المسند جملة حيث قالوا واما كونه جملة فللتقوي او لكونه
سببيا فلا بد ان يعرف اولا كونه سببيا حتى يتوصل الى معرفة كون المسند في الكلام
جملة وما ذكره في تفسيره ينبغي ان تعرف اولا كونه جملة حتى يعرف كونه سببيا فيه
وقال صاحب المفتاح هو الذي كون المسند سببيا كما يدل عليه حينئذ اعني ان يكون

Copyright © King Saud University